

## الأزمة الفلسطينية

### دولة فلسطينية تحت الإحتلال، وأخرى تحت الحصار !

ما يجري في الساحة الفلسطينية، هذه الأيام، لا يدعو الى التفاؤل والإرتياح، بل يدعو للتشاؤم والحزن بسبب الأزمات الكارثية المتلاحقة التي تأتي على الشعب الفلسطيني، وعلى مرتكزات بقائه وضموده .

الأزمة الصارخة التي يعيشها ، هذه الأيام ، الشعب الفلسطيني ، هي في جوهرها أزمة وطنية بامتياز ، فهي ليست ، كما يرددُ البعضُ ، أزمة دستورية أو تنظيمية لوجستية ، أو فكرية عقائدية ، ذلك لأن القضية الفلسطينية في جوهرها قضية وطنية ، قضية شعب يتطلع للتحرر والعودة ، شعب يخوض كفاحاً مريراً ومتواصلاً ، لم تتحق الى الآن أهدافه الوطنية . قد يقول قائل : انّ غزّة قد تحررت واندحر عنها الإحتلال ! نعم .. لكن غزّة ما زالت تقع بين فكّيّ الحصار ، وأثبتت الوقائع ؛ ان استقلالها الوطني سيبقى مرهوناً باستقلال كلّ الوطن المحتل ، لذلك غزّة تدفع فاتورة الكفاح الوطني الفلسطيني ! ومن جانب آخر ، الضفة الفلسطينية التي تتمتع بحكومة ترفرفُ خارج السرب الفلسطيني ، حكومة تبني ركائز اقتصادية هشّة ، تعتمد على الهبات الأمريكية والأوروبية ، وكانَ رئيسها " فيّاض " يتناغم مع رؤيا " بنيامين نتنياهو " في ترسيخ الشروط الإقتصادية للدولة الفلسطينية العتيدة ! وفقاً لبرنامج نتنياهو الإنتخابي " إعطاء الفلسطينيين دولة فلسطينية مقطعة الأوصال ، قابلة للحياة ، بفضل قوة اقتصادها المتنامي " الذي يستمد معطياته المادية ، وقدراته على البقاء من الهبات والمنح الأمريكية والأوروبية والعربية .

في الواقع أن أزمة الإستقلال الوطني هي معضلة الشعب الفلسطيني ، وليست أزمة دستورية أو قانونية ، لأن والتوافق على الموضوع الوطني ، هو مرتكز الإنطلاق الى آفاق حلّ كافة المشاكل والأزمات في الساحة الفلسطينية .

ولأن الانقسام الجيوسياسي بات حالة تلاحق الشعب الفلسطيني ، وتضعف قضيته ، وتأتي على تاريخه وحاضره ومستقبله ، وخطورته تكمن في تكريسه عملياً ، وإضفاء الشرعية القانونية عليه ، وليسَ لأنه بين فصيلين كبيرين ، أو لأنه بين جبهة فلسطينية متحالفة ، ترفض ممارسات الجبهة الفلسطينية المقابلة ، بل لأن الإنقسام الحاصل هو انقسام جيوسياسي ،

جغرافي متباعد التواصل ، وسياسي لا يلتقي ! وهذا النوع من الإنقسام ، من الصعوبة في مكان ، ترميمه وإعادة اللحمة إليه . انّ زيادة الخطورة تتأتى بمحاولة أحد القطبين المتنازعين اصباغه بمداد الشرعية الفلسطينية ، أو إمهاره بختم الدساتير ( القانونية ) ! ومكمن الخطورة أيضاً أن تتكرس الضفة الفلسطينية دولة تحت الإحتلال ، وقطاع غزة دولة تحت الحصار ! وتذهب القضية ادراج الرياح !

عبر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، شهدت الساحة الفلسطينية خلافات وصراعات تنظيمية وسياسية حادة ، ففي العام 1974 عاشت الساحة الفلسطينية حالة انقسامية حادة ، شقت الحركة الوطنية الفلسطينية الى شقين ، على خلفية طرح موضوع البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي تبنته آنذاك " حركة فتح والجهة الديمقراطية " بينما شكلت الفصائل الأخرى بقيادة الجبهة الشعبية والقيادة العامة جبهة الرفض الفلسطينية ، التي تصدت ، للبرنامج المرحلي ، ومارست تعبئة شعبية واسعة ضده . في المقابل استوعب الطرف الفلسطيني الآخر " فتح والديمقراطية " الإختلافات السياسية ، وامتنصّ تأثيراتها وتداعياتها ، من خلال الحوارات في المجالس الوطنية الفلسطينية ، ومن خلال توسيع قاعدة المشاركة الفصائلية في منظمة التحرير الفلسطينية .

كما أن الفصائل الفلسطينية نفسها ، جاءت عليها ظروف الإنقسامات والإنشقاقات ، فشهدت معظم الفصائل الفلسطينية حالات انشقاقية أو انفصالية ، سرعان ما كان وميضها يخبو ، حين يلتقي المنشقون والباقون مع بعضهما ، ويتوحدون جميعاً ، في ساحة الكفاح الوطني المشترك ، فيعزز الدّم الفلسطيني اللحمة الوطنية ، وتنتهي التجاذبات الفصائلية الضيقة .

والآن وبعد مضي ما يزيد عن أربعة عقود زمنية على عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تتباعد الجغرافيا ، وتنقسم السياسة ، ويشتدّ التجاذب والإستقطاب ، لكن أين القضية ؟ وماذا حلّ بها ؟

بات الوضع الفلسطيني، نتيجة الإنقسام، تتحكم فيه معطيات اقليمية ودولية طارئة، ومن جانب آخر باتت تتقاذفه قرارات فردية انفعالية "ديكتاتورية" لا تستمد قوتها من شرعية المؤسسات الفلسطينية، بقدر ما تقررها جوقة المستشارين لرئيس السلطة الفلسطينية ! ممّا أفسح المجال للوضع الإقليمي المحيط أن يعرضَ رؤيته ، ليس فقط يعرض ، بل يفرض شروطه على

الأطراف الفلسطينية، ويحدد لها ما يجب قبوله، وما لا تستطيع رفضه ! على حدّ سواء، بسبب حالة الهوان والضعف التي وصل اليها الوضع الفلسطيني ، نتيجة الانقسام والفرقة والتباعد .

هذه الحالة الفلسطينية المحزنة ، باتت تستدعي تحقيق تفاهات فلسطينية فلسطينية ، لأن التفاهات هي وحدها الكفيلة باستنهاض عوامل القوة الفلسطينية ، وهي التي يمكن لها أن تضفي على الوضع الفلسطيني طابعاً وحدوياً فاعلاً ومؤثراً، يستطيع أن يفرض على الأطراف الإقليمية والدولية شروط الإستجابة للدعم والمساندة ، الوحدة الوطنية الفلسطينية الآن متوجبة كاستحقاق داخلي فلسطيني ، تقع في مقدمة الإستحقاقات المترتبة ، لأنها تبقى على رأس عوامل القوة الداخلية ، وهي لا تتأني إلا بوجود توافق جمعي على برنامج وطني ، أساسه التمسك بثوابت الإجماع الوطني . وتأمين الشروط الضرورية لصيانة وحدة البنية التنظيمية والسياسية للشعب الفلسطيني ، بكلّ ما تحتويه تلك البنية التنظيمية من مكونات فصائلية ومؤسساتية مدنية .

ولأن الانقسام الفلسطيني بات حالة شبه ملازمة للواقع القائم ، بغض النظر عن المحاولات المصرية ، التي تخبو أحياناً ، وتنهض أحياناً أخرى ، وفقاً للإحتياجات الدولية والمعطيات الإقليمية . حتى هذه اللحظة ، لم تتوفر لدى طرفي الانقسام رؤية مشتركة ، أو متقاطعة بينهما ، تتفاعل مع المعطيات المحيطة ، لتصل في مداها الى توافق وطني . ممّا يستدعي حضوراً فاعلاً لفصائل العمل الوطني الفلسطيني أولاً ، ومؤسسات الحركة الجماهيرية الفلسطينية ثانياً، من أجل التحرك في المساحة الوطنية المتاحة ، لدفع طرفي الانقسام الى الحوار الفلسطيني الفلسطيني الجاد ، لأنّ القضية هي مسؤولية تُثقلُ أعناق جميع القوى الفلسطينية ، دون استثناءٍ ، وليست مناعة بفتح وحماس فقط ...

صبري حجير

كاتب فلسطيني مقيم في السويد

[sabri\\_hajir@hotmail.com](mailto:sabri_hajir@hotmail.com)